وزارة التجارة والصناعة - قطاع التجارة الداخلية

قرار وزارى رقم ٢٣ لسنة ٢٠٠٧ « بالتفويض »

باعتماد الحساب الختامى للغرفة التجارية لمحافظة الإسكندرية
والسوق التابع لها للعام المالى ٢٠٠٥

رئيس قطاع التجارة الداخلية

بعد الاطلاع على المادة (٣٢) من القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١ والمعدل بالقانون رقم ٦ لسنة ٢٠٠٢ بشأن الغرف التجارية ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٢٥ لسنة ٢٠٠٢ بإصدار اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٦ لسنة ٢٠٠٢ الخاص بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١ الصادر فى ٢٠٠٢/١/٣١ ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٣٩٩ لسنة ١٩٨٦ بشأن اللائحة المالية للغرف التجارية ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٩٠ بشأن التفويض بالاختصاصات ؛

وعلى ما قرره مجلس إدارة الغرفة التجارية لمحافظة الإسكندرية جلسة ٢٠٠٦/٣/٢٩ باعتماد الحساب الختامى للغرفة عن العام المالى ٢٠٠٥ ؛

وعلى مذكرة الإدارة العامة لشئون الغرف التجارية المؤرخة ٢٠٠٧/٢/٢٨ ؛

قـــرر :

مادة ١ - اعتماد الحساب الختامى للغرفة التجارية لمحافظة الإسكندرية والسوق التابع لها عن العام المالى ٢٠٠٥ حيث بلغت جملة الإيرادات للغرفة والسوق مبلغ ١٥٥١٩٨٤٤,٥٠ ج (فقط خمسة عشر مليونًا وخمسمائة وتسعة عشر ألفًا وثمانمائة وأربعة وأربعون جنيهًا وخمسون قرشًا لا غير) وبلغت جملة المصروفات للغرفة والسوق مبلغ ٨٢٢٨١٩٦,١٠ ج (فقط ثمانية ملايين ومائتان وثمانية وعشرون ألفًا ومائة وستة وتسعون جنيهًا وعشرة قروش لا غير) وبلغت زيادة الإيرادات عن المصروفات للغرفة والسوق مبلغ ٧٢٩١٦٤٨,٤٠ ج (فقط سبعة ملايين ومائتان وواحد وتسعون ألفًا وستمائة وثمانية وأربعون جنيهًا وأربعون قرشًا لا غير) أضيفت إلى الاحتياطى العام الذى بلغ فى ٢٠٠٥/١٢/٣١ مبلغ ٣٦٠٨٩٩٦١,٠٩ ج (فقط ستة وثلاثون مليونًا وتسعة وثمانون ألفًا وتسعمائة وواحد وستون جنيهًا وتسعة قروش لا غير) .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية .

تحريراً فى ٢٠٠٧/٢/٢٨

رئيس قطاع التجارة الداخلية
إبراهيم زايد